

ROWAQ
MAYSALOON

إواقف
ديسالت

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

الوطن المنفي

العدد الرابع - كانون الأول / ديسمبر 2021

حوار مع جان بيير فيليو؛ الإسلام السياسي والهويات

حوار مع نظير حمد؛ أوطان وذوات مفقودة

تجارب نساء سوريات في المنفى

في هذا العدد

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتماماً رئيساً بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفاً رئيساً ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالمياً، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها أعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

المنحوتات المصوّرة في هذا العدد للنحات السوري الراحل وأثل قسطون
The sculptures depicted in this issue are by The late Syrian sculptor Wael Qastoun

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:
rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 6 25 77 62 61
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

التحرير

Editor in Chief	رئيس التحرير
Hazem Nahar	حازم نهار
Editorial Manager	مدير التحرير
Nour Hariri	نور حريري
Cultural Editor	المحرر الثقافي
Rateb Shabo	راتب شعبو
Editorial Board	هيئة التحرير
Jawa Alamiri	جَوّو العامري
Kholoud El-Zughayyar	خلود الزغّير
Rimon Almaloly	ريمون المعلولي
Ghassan Mortada	غسان مرتضى

الهيئة الاستشارية

Ayoub Abudeah	أيوب أبو دية
Jordan	(الأردن)
Gadalkareem Aljebaei	جاد الكريم الجباعي
Syria	(سورية)
Hasan Nafaa	حسن نافعة
Egypt	(مصر)
Khaled Eldakhil	خالد الدخيل
Saudi Arabia	(السعودية)
Khatar Abu Diab	خطار أبو دياب
Syria	(لبنان)
Dalal Al Bizri	دلّال البزري
Lebanon	(لبنان)
Saeed Nashed	سعيد ناشيد
Morocco	(المغرب)
Samir Altaki	سمير التقي
Syria	(سورية)
Aref Dalila	عارف دليلة
Syria	(سورية)
Abd Alhusain Shaban	عبد الحسين شعبان
Iraq	(العراق)
Abd Alwahab Badrkhan	عبد الوهاب بدرخان
Lebanon	(لبنان)
Carsten Wieland	كارستين فيلاند
German	(ألمانيا)
Kamal Abdelateef	كمال عبد اللطيف
Morocco	(المغرب)

Proofreading	التدقيق اللغوي
I. H	ح.ع
Design and Layout	التصميم والإخراج
Sherein Fawzy	شيرين فوزي
Technical Supervisor	المشرف التقني
Abbas Bukhari	عباس بخاري

اواقف ميسالون ROWAAB MAYSALON

دراسات سياسية وثقافية Political and Cultural Studies

مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة ميسالون للثقافة والترجمة والنشر



وثائق

■ حياة أشبه الموت؛ عودة اللاجئين السوريين من

لبنان والأردن

(تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

■ إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق

الإنسان

توصيات إلى «القمة من أجل الديمقراطية»



من أعمال النحات السوري الراحل وائل قسطون

إعلان المنتدى الإقليمي الـ 25 لحركة حقوق الإنسان توصيات إلى «القمة من أجل الديمقراطية»



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

«لا تجديد ديمقراطي دون إصلاح نهج مكافحة الإرهاب»

رسالة المجتمع المدني في العالم العربي إلى «القمة من أجل الديمقراطية»

على مدى الأعوام الماضية، تراجعت آمال الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان في العالم العربي إلى أدنى مستوى منذ عدة عقود. إذ أضحى الاستبداد والقمع الوحشي للمعارضة السلمية والنزاعات المسلحة هي السمات الغالبة في عديد من الدول العربية، مما دفع بآمال التحول الديمقراطي إلى أدنى مما كانت عليه عشية الربيع العربي.

على الرغم من أن السلطوية والنزاعات المسلحة في المنطقة قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تآكل الديمقراطية على المستوى العالمي، إلا أن جهود المجتمع الدولي لدعم الديمقراطية في المنطقة لم ترق في أي لحظة للمستوى المطلوب. لذا نخشى أن يؤدي الاهتمام الدولي الحالي بمسألة تعزيز الديمقراطية على المستوى العالمي (رعاية «القمة من أجل الديمقراطية» كمؤشر) إلى تكرار أخطاء المجتمع الدولي السابقة، وإعادة إنتاج العوامل التي أعاققت الديمقراطية. فإن كانت القمة المرتقبة تسعى لبناء «أسس لتجديد ديمقراطي على المستوى العالمي»، فربما يتحتم عليها تبني مقاربة مختلفة جذرياً لدعم الديمقراطية.

من ثم، حرص مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على تنظيم لقاء يجمع بين عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري الديمقراطية من عدة دول عربية (مصر وليبيا والسودان وسوريا وتونس واليمن)، ضمن فعاليات المنتدى الإقليمي الخامس والعشرين لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وذلك لمناقشة أبرز المآخذ على جهود المجتمع الدولي السابقة في هذا الصدد، ومناقشة مجموعة من التوصيات المقترحة التي تهدف إلى ضمان مقاربة مستدامة ومتسقة للدفع بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

توقف المشاركون عند ملمح التصور الخاطئ بشأن التعارض بين تحقيق الديمقراطية والاستقرار، كأحد أكبر التحديات للتحول الديمقراطي في المنطقة. إذ ساهم هذا التصور المضلل في تعزيز المقاربات الأمنية وهيمنتها على معظم السياسات المحلية والخارجية، وبالأخص منظومة مكافحة الإرهاب التي تم تدشينها في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، وكانت بمثابة أحد المعوقات الرئيسية لاشتباك المجتمع الدولي مع مسألة الديمقراطية في المنطقة وخارجها. من ناحية، استغلت الأنظمة السلطوية، بداية من القوى الدولية مثل روسيا والصين وصولاً إلى الحكام المستبدين في العالم العربي، مكافحة الإرهاب كأولوية للمجتمع الدولي، لتبرير هجماتهم القمعية على الأقليات العرقية والدينية والحقوقيين ودعاة الديمقراطية السلميين. وفي المقابل، أدت هيمنة المقاربة المبنية على السياسات الخارجية للعديد من الدول الديمقراطية إلى تبني هذه الدول سياسات دعمت السلطوية بشكل مباشر أو غير مباشر، وساعدت في تقويض مستقبل الديمقراطية.

تشكل التوصيات التالية للدول المشاركة في القمة من أجل الديمقراطية خلاصة مداوات المنتدبين:

في مجال مكافحة الإرهاب

- 1 . مراجعة المقاربة السائدة لمكافحة الإرهاب بشكل جذري، والأخذ بعين الاعتبار الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي عند وضع المقاربة الجديدة.
- 2 . حشد جهود المجتمع الدولي لوضع حد لإساءة توظيف سياسات مكافحة الإرهاب لاستهداف الأقليات الدينية والعرقية، والمعارضة السياسية السلمية، وحرية الإعلام والمجتمع المدني، بغرض تعزيز السلطة الاستبدادية.
- 3 . اعتماد تعريف عالمي للإرهاب ووضع معايير محددة لا يشكل عملاً إرهابياً، بشكل يراعي معايير حقوق الإنسان.
- 4 . اتخاذ التدابير اللازمة لاعتماد التوصيات الصادرة عن المقرررين الخواص للأمم المتحدة المعنيين بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب المتعاقبين في العقدين الماضيين.

في مجال المساعدات الأمنية وتصدير الأسلحة

- 5 . تقليص حجم المساعدات العسكرية مقابل زيادة المساعدات الخاصة بالتعليم والصحة والتنمية ومكافحة الفقر.

- 6 . إخضاع كافة أشكال المساعدات والصادرات العسكرية (بما فيها تكنولوجيا المراقبة) لرقابة صارمة، لضمان استخدامها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تطوير نظم رقابة أقوى على «الاستخدام النهائي» وآليات للتحقق من الالتزام بحقوق الإنسان.
- 7 . إشراك المزيد من الهيئات الحكومية للدول المصدرة للسلاح (المجالس التشريعية والإدارات/ الوزارات المعنية) في عملية التصريح بتقديم مساعدات وصادرات عسكرية، وتوسيع صلاحياتها فيما يتعلق بتطوير آليات الرقابة على هذه المساعدات والصادرات وطرق استخدامها.

في مجال المساعدات الاقتصادية والتنمية

- 8 . ربط المساعدات الاقتصادية والتنمية بمدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة بما فيها تلك التي تضمن الشفافية والرقابة والمحاسبة على الفساد أو سوء الاستخدام.
- 9 . استخدام الدول المانحة نفوذها داخل المؤسسات المالية الدولية لضمان مسؤولية الحكومات المتلقية أمام شعوبها، بما في ذلك تبني الحكومات المتلقية تدابير لمكافحة الفساد والشفافية، وبما يتطلبه ذلك من رفع القيود المفروضة على الحريات السياسية وحرية التعبير والإعلام وتكوين الجمعيات.
- 10 . إعطاء أولوية تقديم المساعدات المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المؤسسات المالية الدولية، للدول التي تأخذ خطوات ملموسة نحو التحول الديمقراطي.
- 11 . الامتناع عن تقديم أي دعم سياسي أو اقتصادي للأنظمة المُجهضة للانتقالات الديمقراطية عن طريق الانقلابات العسكرية أو أي طرق أخرى.
- 12 . اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وخاصة تلك المرتبطة بتمويل النزاعات.
- 13 . إعادة تفعيل «النهج القائم على حقوق الإنسان» في الأمم المتحدة.
- 14 . معالجة النقص المزمن في تمويل هيئات وآليات حقوق الإنسان الأممية، والذي يؤدي إلى تقويض حماية حقوق الإنسان وعرقلة المحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
- 15 . اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم الانخراط في أية ممارسات انتقامية أو ترهيبية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والمتعاونين مع آليات الأمم المتحدة.
- 16 . الدعوة لتعليق عضوية الأمم المتحدة للدول التي تمر بانقلابات عسكرية أو التي تستخدم أسلحة دمار شامل ضد شعوبها.

17. مواجهة مساعي الدول الاستبدادية لتقويض مبدأ عالمية حقوق الإنسان وتعطيل الآليات القانونية الإنسانية الدولية، وضمان قدرة مؤسسات حقوق الإنسان الأممية على استحداث آليات محاسبة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
18. دعم وتشكيل آليات أممية جديدة لمعالجة التدخلات العسكرية والسياسية في الدول التي تمر بمراحل انتقال ديمقراطي.

